وصلت مفاوضات الجيش السوداني مع رئيس الوزراء المقال عبدالله حمدوك لتشكيل حكومة جديدة إلى طريق مسدود، بعد رفض العسكر العودة إلى المسار الديمقراطي، لتصبح الكلمة للشارع الذي بدأ موجة جديدة من التصعيد عبر العودة للعصيان والإضراب المدني بهدف الوصول لإسقاط الانقلاب

السودان
الكلمة للشارع بعد تعثر الحل

رفض الجيش العودة للمسار الديمقراطي يوقف المفاوضات وتصعيد الضغط الشعبي

رهان على الحراك الشعبي لإسقاط الانقلاب (محمود حجاج/الأناضول)

للحديث تتمة...

جنوب إدلب في مرمى أستانة

عبسي سميسم

تعقد الدول الضامنة لمباحثات أستانة الخاصة بسورية (روسيا، وتركيا، وإيران)، منتصف الشهر المقبل، الاجتماع الـ17 لها، بمشاركة وفود من الدول المجاورة كمراقبين، وحضور وفدي المعارضة والنظام كمتفرجين وشهود على ما يتم التوافق عليه علناً، من دون اطلاعهما على ما يتم الاتفاق بشأنه بين الضامنين تحت الطاولة. وأثبتت الجولات الـ16 الماضية أنها لم تؤدِ سوى إلى تقليص حجم المناطق التي تسيطر عليها المعارضة وإعادتها لسيطرة النظام، فمنذ الاجتماع الأول لهذا المسار بداية عام 2017، والذي عُقد تحت عنوان خفض التصعيد، تم تقسيم المناطق التي تسيطر عليها المعارضة إلى أربع مناطق سُميت بمناطق خفض التصعيد، وكان الهدف المعلن منها هو خفض مستوى التوتر بين النظام والمعارضة، من خلال فرض وقف إطلاق نار بين الطرفين، برقابة الدول الضامنة، فتكون تركيا ضامنة لفصائل المعارضة، وكل من روسيا وإيران ضامنتين لقوات النظام.

إلا أن ما حصل عملياً هو فرض تسويات لصالح عودة النظام إلى مناطق خفض التصعيد المنطقة تلو الأخرى، وترحيل المسلحين الذين لا يقبلون بإجراء تسويات في مناطق خفض التصعيد الأولى (ريف حمص الشمالي)، والثانية (غوطة دمشق)، والثالثة (محافظتا درعا والقنيطرة)، إلى منطقة خفض التصعيد الرابعة (محافظة إدلب، وجزء من ريف حماة الشمالي وجزء من ريف حلب الغربي). ففي بداية عام 2018 تم ترحيل مسلحي ريف حمص الشمالي إلى إدلب وفرض تسوية على من بقي فيه، بضمانة روسيا، التي ما لبثت أن دعمت النظام لضم ريف حمص الشمالي إلى مناطق سيطرته، تبع ذلك في العام نفسه تهجير سكان الغوطة (منطقة خفض التصعيد الثانية)، ليتبعها في العام نفسه اتفاق التسوية في درعا، الذي أبقى على سلاح المعارضين الخفيف والمتوسط بضمانة موسكو، والتي عادت لدعم نقض قوات النظام للاتفاق الذي ضمنته. وبالتوازي مع تتالي مباحثات أستانة، وضم مناطق خفض التصعيد الثلاث إلى سيطرة النظام، وطرد المعارضين إلى منطقة خفض التصعيد الرابعة، كان الضامن الروسي، عقب كل اجتماع لمسار أستانة، يقود النظام بحملات عسكرية، ليقضم خلالها أجزاء كبيرة من منطقة خفض التصعيد الرابعة، ويهجّر أكثر من مليون مواطن منها. فهل ستشهد المحادثات المقبلة استكمالاً لضم ما تبقّى من ريف إدلب الجنوبي، بحضور وفد المعارضة الذي لا يزال مواظباً على المشاركة في محادثات ضم مناطقه إلى النظام؟

على الرغم من الوعود التي قدّمها الجيش السوداني بقرب تشكيل حكومة جديدة بقيادة مدنية، بعد الانقلاب الذي قاده قائد الجيش عبد الفتاح البرهان في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وحل مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين، واعتقال قيادات حزبية ووزراء ومسؤولين، وفرض الإقامة الجبرية على رئيس الحكومة المقال عبدالله حمدوك، فإن هذه الوعود سقطت سريعاً، بعد رفض الجيش العودة إلى مسار التحول الديمقراطي، لتصل المفاوضات لإيجاد حل للأزمة في البلاد إلى طريق مسدود. وإزاء هذا الواقع، تستعيد القوى المعارضة للانقلاب، ولا سيما تجمع المهنيين السودانيين، المبادرة بحشد الشارع لإسقاط الانقلاب، عبر خطوات متصاعدة بدأت مساء أمس السبت بإغلاق الطرقات في الخرطوم وغيرها من المدن، وصولاً إلى تصعيد العصيان المدني والإضراب الشامل اليوم الأحد.

وبعد ترويج العسكر لمفاوضات مع حمدوك لتشكيل حكومة جديدة، نقلت وكالة «رويترز» عن مصدرين من حكومة حمدوك أمس السبت، أن المفاوضات وصلت إلى «طريق شبه مسدود»، بعد رفض الجيش العودة إلى مسار التحول الديمقراطي. وأضاف المصدران أن الجيش شدد أيضاً القيود على حمدوك بعد حل حكومته ووضعه رهن الإقامة الجبرية في منزله في أعقاب الانقلاب، لافتين إلى أن القيود الجديدة جدّت من قدرته على عقد اجتماعات أو إجراء اتصالات سياسية.

وكانت مصادر قريبة من حمدوك، قد أكدت لـ«العربي الجديد»، تمسكه بشروطه السابقة الخاصة بالعمل بالوثيقة الدستورية كما كانت قبل الانقلاب، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة حكومته على أن يتخذ شخصياً قرار حلها، وتكوين حكومة كفاءات غير حزبية، لا تشمل حتى حركات الكفاح المسلح الموقعة على اتفاق سلام مع الحكومة الانتقالية.

وفي السياق نفسه، غادر الخرطوم وفد وساطة دولة جنوب السودان، بعدما فشل في جمع أطراف الأزمة. وبحسب مصادر «العربي الجديد»، فإن قوى «الحرية والتغيير» رفضت كلياً التعاطي مع المبادرة الجنوب سودانية التي تلبي رغبات العسكر أكثر من حرصها على تحقيق مطالب الشعب السوداني في عودة الحكم المدني.

مقابل ذلك، أعلنت جامعة الدول العربية، في بيان لها أمس، أن وفداً رفيع المستوى منها، توجه إلى الخرطوم، للمساهمة في معالجة الأزمة. وأشار البيان إلى أنه «بتكليف من الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، يتوجه وفد عالي المستوى من الأمانة العامة برئاسة السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد، للإسهام في معالجة الوضع المتأزم في السودان». وذكر مصدر مسؤول في الأمانة العامة، أنه من المقرر أن يلتقي الوفد مع القيادات السودانية من المكونات المختلفة بهدف دعم الجهود المبذولة لعبور الأزمة الحالية.

ويأتي الإعلان عن فشل المفاوضات، في وقت يواصل الجيش السوداني قمع المتظاهرين السلميين، ما أدى إلى مقتل 40 شخصاً على الأقل، وإصابة المئات، منذ وقوع الانقلاب، بحسب لجنة أطباء السودان المركزية. وأعلنت لجنة أطباء السودان المركزية، أمس السبت، مقتل متظاهر وإصابة 3 آخرين بالرصاص الحي، خلال تظاهرات في مدينة الدامر، شمال الخرطوم، احتجاجاً على الانقلاب العسكري.

تشديد القيود على حمدوك والحدّ من قدرته على عقد اجتماعات

تجمع المهنيين: لإلغاء الوثيقة الدستورية وما تأسس عليها

الفصيل العسكري يواصل خطته ولا توجد جهود لإظهار حسن النيّة».

وحذر من احتمال إراقة الدماء، قائلاً «بالنسبة للجيش سيكون من الصعب الخروج من هذا الوضع دون دم في الشوارع، والقوى السياسية لم تقم بدورها لمحاولة إقناع الشوارع ولجان المعارضة والشباب»، وحث المجتمع الدولي على زيادة الضغط على القادة العسكريين لعكس مسار الانقلاب.

وقبيل الكشف عن فشل المفاوضات، كان المستشار الإعلامي للبرهان، العميد الطاهر أبو هاجة، يتهم دبلوماسيين سودانيين بتأليب المؤسسات الدولية ضد شعبهم ووطنهم ليل ونهار. وقال في تصريح صحافي، أمس، إن بعض الدبلوماسيين والمسؤولين السابقين يضرون بالجهات التي ينتمون إليها وبالوطن قبل ذلك، وإن طريق التصحيح بعد 25 أكتوبر هو الانتقال الديمقراطي الذي يرتكز على قرار الشعب السوداني، وليس أهواء الأشخاص والأحزاب ومصالحها الضيقة، حسب قوله.

وإزاء تعنّت العسكر ورفض العودة عن الانقلاب، يعود الشارع إلى الواجهة كأبرز أداة في يد القوى المدنية والسياسية لمواجهة الانقلاب. وبدأ التصعيد في الشارع منذ مساء أمس السبت، بعدما دعا تجمع المهنيين السودانيين، لإغلاق الخرطوم وغيرها من المدن، بواسطة الحواجز وحرق الإطارات، تحت شعار «ليلة المتاريس»، رفضاً للانقلاب وكذلك للتفاوض مع الانقلابيين.

وحث التجمع، الثوار على وضع المتاريس في الطرق وتجنب الاحتكاك مع قوات الأمن، لتجنّب أي خسائر جديدة في الأرواح. كما حدد يومي الأحد والإثنين، موعداً لتصعيد العصيان المدني والإضراب الشامل.

وأصدر تجمع المهنيين أمس ما أسماه مقترح إعلان سياسي لاستكمال ثورة ديسمبر، أكد فيه «النضال عبر المقاومة السلمية حتى إسقاط سلطة المجلس العسكري وتشكيل سلطة انتقالية مدنية خالصة ملتزمة بأهداف ثورة ديسمبر تمتد لأربع سنوات، وإلغاء الوثيقة الدستورية الانقلاب العسكري، والاعتداءات التي تعرض لها أساتذة وطلاب الجامعة في المجمعات السكنية كما طالب القبادي في «الحرية والتغيير» حيدر الصافي، بـ«العودة إلى الوثيقة الدستورية، وعودة حكومة حمدوك، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، للخروج من الأزمة السياسية الحالية». وحذر في تصريح لوكالة «الأناضول»، من أنه في حال «لم يحصل توافق بالشهد السياسي فإن الأزمة في طريقها إلى التعقيد، أما التوافق السياسي فيجنب بلادنا الخطر والانزلاق».

كما دعا «لإعادة هيكلة القوات المسلحة عبر تغيير عقيدتها لتتماشى مع دورها في حماية الوطن والدستور وتصفية جهاز أمن الإنقاذ، وتأسيس جهاز أمني قومي جديد، وحل مليشيا الدعم السريع وغيرها من المليشيات والحركات المسلحة، والعمل لوضع دستور ديمقراطي متوافق عليه يؤسس لدولة المواطنة».

وبالتوازي مع ذلك، قرر مجلس عمداء الكليات في جامعة الخرطوم، كبرى الجامعات السودانية، تعليق الدراسة في جميع كليات الجامعة إلى أجل غير مسمى، احتجاجاً على الانقلاب العسكري، والاعتداءات التي تعرض لها أساتذة وطلاب الجامعة في المجمعات السكنية، كما طالب القبادي في «الحرية والتغيير» حيدر الصافي، بـ«العودة إلى الوثيقة الدستورية، وعودة حكومة حمدوك، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، للخروج من الأزمة السياسية الحالية». وحذر في تصريح لوكالة «الأناضول»، من أنه في حال «لم يحصل توافق بالشهد السياسي فإن الأزمة في طريقها إلى التعقيد، أما التوافق السياسي فيجنب بلادنا الخطر والانزلاق».

اجتماعات مصرية بقيادات حوثية: وساطة وتحذير

تعمل مصر على تسريع وتيرة تدخلها في الملف اليمني في الأشهر الأخيرة، انطلاقاً من دوافعها الأمنية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أفادت مصادر مصرية خاصة «العربي الجديد»، بأن المسؤولين في القاهرة سعوا خلال الأيام القليلة الماضية للتوسط بين السعودية والحوثيين، بعد تصاعد الهجمات الحوثية على المناطق الحدودية السعودية، وتلويح بعض القيادات الحوثية أخيراً بتصعيد المواجهات، لتطاول مناطق المصالح الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. وأضافت المصادر، أن اجتماعاً عُقد في القاهرة أخيراً بين مسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصري، ووفد قيادي حوثي، بدعوة من الجانب المصري، لبحث تطورات الأوضاع في اليمن، وذلك بعد زيارات من جانب الحكومة الشرعية في اليمن إلى مصر أخيراً. وأوضحت المصادر، أن اللقاء شهد مباحثات بشأن تصاعد الهجمات الحوثية الأخيرة على المناطق السعودية عبر الطائرات المسيّرة، ومدى إمكانية التوصل لحل سياسي ينهي الأزمة اليمنية.

وكشفت المصادر أن اللقاء شهد تحميل الجانب المصري للوفد الحوثي رسالة تحذير شديدة اللهجة من المساس بحركة الملاحة في مضيق باب المندب. وأشارت إلى أن «المسؤولين المصريين أكدوا أن القاهرة ستقوم بنفسها بالرد القاسي على أي تهور في هذا الإطار، وأنها مستعدة لرد خشن، في حال تم المساس بأمن المضيق الذي يرتبط بشكل مباشر بحركة الملاحة الدولية في قناة السويس». وبحسب المصادر، فإن المسؤولين المصريين أكدوا أن أي تصرفات حوثية بهدف تقديم الدعم لحلفائهم في اليمن، في الحرب الباردة بين إيران وإسرائيل على حساب أمن حركة التجارة في البحر الأحمر، ستواجه بموقف صارم من جانب مصر، التي نأت بنفسها عن الدخول في أي مواجهات منذ اندلاع الأزمة اليمنية، وبدء الحملة العسكرية لتحالف «دعم الشرعية» بقيادة السعودية.

وفي السياق، كشفت المصادر المصرية، عن مخاوف متنامية لدى القاهرة من تسرب طائرات مسيّرة زودت بها إيران أخيراً عدداً من الفصائل المسلحة التي تربطها بها علاقات وثيقة، إلى أيادي العناصر المتشددة في سيناء. وقالت المصادر «إن اتصالات أمنية جرت أخيراً، بين المسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصري، وقيادات حركتي حماس والجهاد الفلسطينيتين، من أجل الاتفاق بشأن تشديد الإجراءات الأمنية من الجانب الفلسطيني على الشريط الحدودي مع قطاع غزة». وأضافت أن المسؤولين في مصر «شددوا على قيادتي الحركتين بضرورة التأكد التام من عدم تسرب أي من تلك الطائرات للمجموعات التكفيرية في سيناء تحت أي ظرف».

وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أصدرت مصر بياناً شديد اللهجة، دانت فيه باشد العبارات «مواصلة جماعة أنصار الله الحوثية هجماتها على الأراضي السعودية، والتي كان آخرها محاولة استهداف أحياء سكنية، باستخدام طائرة مسيّرة مفخخة». وأكدت في الوقت نفسه «وقوفها بجانب المملكة العربية السعودية في مواجهة استمرار الهجمات»، التي وصفتها بـ«الإرهابية الآثمة التي تمثل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي وتهديداً للأمن والاستقرار بالمنطقة».

وفي وقت سابق وجهت إسرائيل اتهامات للحوثيين بالضلوع في الهجوم على ناقلة النفط «ميرسر ستريت» المملوكة لرجل أعمال إسرائيلي في بحر عمان، في أواخر شهر يوليو/تموز الماضي، مشيرة إلى أن إيران «استخدمت مليشيات الحوثي في اليمن لمهاجمة السفينة». في المقابل، خلص فريق من خبراء وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» إلى أن المسيّرة التي تقف وراء الهجوم على ناقلة النفط «ميرسر ستريت» في بحر العرب، تم إنتاجها في إيران بعدما تم تزويدها بمتفجرات من الدرجة العسكرية. وأضاف بيان صادر عن البنتاغون، أن «استخدام الطائرات من دون طيار الإيرانية بطريقة هجومية يتزايد في المنطقة»، مشيراً إلى أنه «يتم استخدامها بشكل نشط من قبل إيران ووكلائها ضد قوات التحالف في المنطقة، لتشمل أهدافاً في السعودية والعراق».

وشهدت القاهرة حراكاً على صعيد الملف اليمني خلال الفترة الماضية، بعد زيارة وزير الدفاع اليمني محمد علي المقدشي في نهاية شهر سبتمبر/أيلول الماضي وعقده لقاءات رفيعة المستوى تضمنت الرئيس عبد الفتاح السيسي، ووزير الدفاع المصري محمد زكي، وتبع ذلك زيارة رئيس الوزراء اليمني معين عبد الملك على رأس وفد وزاري مطلع أكتوبر الماضي، التي استمرت عدة أيام، التقى خلالها نظيره المصري مصطفى مدبولي، وعدداً من المسؤولين المصريين.

تخشى مصر وصول طائرات مسيّرة لجماعات في سيناء

شرق غرب

اتصال إيراني ـ اذربيجاني

ناقش وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان ونظيره الأذربيجاني، جيحون بايراموف (الصورة)، أمس السبت، تطورات العلاقة بين البلدين، في ثالث اتصال بينهما في غضون 3 أسابيع، على وقع تصاعد التوتر بين بلديهما أخيراً. واتهم عبد اللهيان «أطرافاً لا ترغب بوجود علاقات جيدة بين البلدين» بالسعي لاستغلال «سوء فهم» لضرب هذه العلاقات، غير أنهما «تجاوزا ذلك بحكمة»، فيما شدّد بايراموف على معالجة التوتر «في بيئة تحكمها الصداقة والأخوة».

(العربي الجديد)

حركة النهضة تستنكر استهداف المرزوقي

أعربت حركة «النهضة»، أمس السبت، عن تضامنها مع الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي، مستنكرة «ما يتعرض له من استهداف بسبب مواقفه الرافضة للانقلاب (إجراءات الرئيس التونسي قيس سعيّد)». وقالت «النهضة» في بيان، إن «وتيرة التضييق على حرية التعبير والإعلام تصاعدت»، معربة كذلك عن «تضامنها مع السلطة القضائية في دفاعها عن استقلالية القضاء وعلوية القانون».

(العربي الجديد)

وفد من الجامعة العربية في بيروت غداً

قال مصدر مسؤول لوكالة «رويترز»، أمس السبت، إن وفداً من الجامعة العربية سيزور بيروت غداً الإثنين، لبحث أزمة لبنان مع عدد من دول الخليج التي تفجرت بعد تصريح لوزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي انتقد فيه التدخل العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن. وذكر المصدر أن الوفد سيرأسه نائب الأمين العام للجامعة العربية، حسام زكي، من دون تقديم مزيد من الإضافات.

(رويترز)

تبون: لا تطبيع مع باريس حالياً

أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أن بلاده لن تبادر إلى إجراء أي اتصالات سياسية مع باريس، ولن تقدم في الوقت الحالي على أي تطبيع للعلاقات معها، في أعقاب الأزمة الدبلوماسية الحادة التي نشبت بين البلدين على خلفية تصريحات للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مسيئة للجزائر. وقال تبون في مقابلة صحافية نشرت أمس السبت: «لن أكون أول من يتخذ الخطوة لاستئناف الاتصالات مع فرنسا، وإلا ساخسر كل الجزائريين»، مضيفاً أنها «مشكلة وطنية».

(العربي الجديد)

التحالف السعودي يعلن تدمير مسيرة مفخخة

أعلن التحالف السعودي في اليمن، أمس السبت، اعتراض وتدمير طائرة مسيرة مفخخة أطلقت باتجاه مطار أبها الدولي جنوب غربي المملكة. وقال التحالف، في بيان، إنه «سيتعامل مع مصادر التهديد لحماية المدنيين والأعيان المدنية من الهجمات العدائية»، وذلك بالتزامن مع إعلان آخر له تحدث فيه عن تنفيذه 32 عملية استهداف لآليات وعناصر جماعة الحوثيين في اليمن خلال الساعات الـ24 الماضية، أدت إلى مقتل أكثر من 157 عنصراً حوثياً.

(الأناضول)

أجندة شكري في واشنطن: «دمج إسرائيل» وسد النهضة

يحاول شكري تكريس دور مصر في المنطقة (الأناضول)

بدا وزير الخارجية المصري سامح شكري جولة أميركية، يسعى من خلالها لتطوير علاقات بلاده مع الولايات المتحدة انطلاقاً من ملفات أساسية، مثل دمج إسرائيل مع محيطها، ومستقبل سد النهضة

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

توجّه وزير الخارجية المصري سامح شكري، مساء أول من أمس الجمعة، إلى واشنطن، لعقد لقاءات الحوار الاستراتيجي المصري الأميركي، مع عدد من مسؤولي إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، وعلى رأسهم نظيره أنتوني بلينكن، ومجموعات مختلفة من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وممثلي مراكز الأبحاث والفكر وروابط رجال الأعمال والمستثمرين. على الورق سيخصّص هذا الحوار للتباحث حول علاقات التعاون الثنائي ومجالات العمل المستهدف تعزيزها خلال الفترة المقبلة على ضوء العلاقات القوية والمتشعبة بين البلدين، وحول أبرز القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المتبادل، وذلك في إطار مواصلة التشاور بشأن أبرز ملفات التعاون المشترك والتنسيق بين البلدين خلال الفترة المقبلة. عملياً، وفي إطار تقسيم العمل بين أذرع النظام المصري في فتح قنوات التواصل المختلفة مع الإدارة الأميركية لإعادة رسم صورة النظام وتقديمه بشكل جديد يبتعد عن تصنيفه كنظام غير متعاون، سيركز شكري خلال الزيارة على القضايا الإقليمية التي تهم مصر استراتيجياً، وعلى رأسها الدور المصري، والاتصالات مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي الخاصة بالقضية الفلسطينية، ومتابعة الأوضاع في إثيوبيا وارتباط ذلك بقضية سد النهضة.

وحول المداولات المرتقبة في زيارة شكري، أفادت مصادر دبلوماسية مصرية مطلعة لـ«العربي الجديد» بأن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقضية السلام يأتيان على رأس أولويات الوزير المصري في الحوار المرتقب. واعتبرت المصادر أن لمصر رغبة في تحريك الموقف الأميركي (المتكاسل) تجاه هذه القضية والحصول على دعم مباشر لمبادرة التهدئة، بما تتضمنه من بنود خاصة بتبادل الأسرى ووقف الأعمال التصعيدية بين الاحتلال والفلسطينيين. وتسعى مصر للبناء على التفاهمات المستقرة منذ عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بين الولايات المتحدة والاحتلال ومصر، عبر بذل جهود أوسع لدمج إسرائيل في محيطها وتوسيع الأطراف المشاركة بفاعلية في الحل النهائي للقضية الفلسطينية، خصوصاً عبر الشق الاقتصادي، المفترض أن تؤدي مصر دوراً أساسياً في تطبيقه بدعم أميركي وخليجي.

وتسعى مصر من خلال طرح أهمية هذا الحراك خلال زيارة شكري إلى تأكيد الأهمية الاستراتيجية الاستثنائية لها، والتي تأكدت في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في مايو/ أيار الماضي، التي أجبرت واشنطن على فتح قناة اتصال مباشرة مع القاهرة، وهو ما اعتبره الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي انتصاراً له، لكنه لم يستطع البناء بشكل كبير عليه، مع عدم تمكنه من عقد لقاء مباشر مع بايدن حتى الآن.

وأوضحت المصادر أن نتائج زيارة شكري في هذا الملف ستنعكس على الزيارة المقرر أن يقوم بها رئيس المخابرات العامة عباس كامل إلى القدس المحتلة ورام الله في الشهر الحالي. ومن المفترض أن تشهد جولة كامل بلورة المبادرة المصرية، التي ما زالت تواجه عرقلة وشروطاً مجحفة من حكومة الاحتلال، بدعم من بايدن، رغم أن الإسرائيليين يخشون التسرّع في تأييد المبادرة، خشية من سقوطها. وهي النقطة التي ترغب مصر في حلحلتها مع الجانب الأميركي.

وارتباطاً بهذه النقطة، تسعى مصر إلى حثّ الولايات المتحدة على رعاية التوصل إلى اتفاق عاجل، وتطرح في هذا الصدد مقترحات باستضافة قمة إقليمية في واشنطن أو في شرم الشيخ بحضور أميركي. وبحسب المصادر فإن مثل هذه المقترحات ذات البعد المشهدي، يأتي محل تنافس بين الأعين الدولية والإقليمية، خصوصاً بعد دعوة روسيا لاستضافة قمة مماثلة بحضور الرباعية الدولية (تضمّ الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة).

ومع التأكيد الأميركي الدائم على دور مصر كمساند محوري في القضايا الأمنية والسياسية الكبرى بالمنطقة، سيُخصص قسم من المباحثات للتطورات في السودان والتعرف إلى موقف مصر منها، في ظلّ الخلاف الواضح بين واشنطن والقاهرة على دعم المجلس العسكري في الخرطوم. إلا أن المشكلة الأهم حالياً لمصر والتي يرغب شكري في سماع موقف واضح من الأميركيين بشأنها، هي تلك المتعلقة بالأوضاع في إثيوبيا ومدى تأثيرها على مستقبل ملف سد النهضة، وما إذا كان الدعم الأميركي الواضح لقومية «تيغراي» والدعم المصري القديم لقومية «الأورومو» قد يساهمان في إعادة صياغة أولويات السياسة الإثيوبية في مرحلة ما بعد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، الذي لم يعد من المقبول أميركياً وأوروبياً استمراره في السلطة، ويعتبر هذا نقطة خلاف كبرى وساحة لحرب جديدة بالوكالة بين أميركا والصين.

وذكرت المصادر أنه ولو كان ما يحدث في إثيوبيا ويضعف من سلطة أبي أحمد يصبّ في مصلحة مصر، إلا أن القاهرة تترقّب ما يمكن أن يأتي بعد ذلك، لأنه يصعب تصور اتجاهات أي قيادة إثيوبية جديدة تجاه مشروع سد النهضة تحديداً، في ظل عدم اكتمال المشروع ووجود العديد من الجزئيات العالقة في مجالات المقاولة والاستشارات الفنية وحتى التعاون مع المستثمرين. كما أن المواقف السابقة لقيادات «تيغراي» من سد النهضة لا تبشّر بالخير لمصر، فضلاً عن كون المشروع يشكل غام مصدراً للفخر القومي ومحلاً للمزايدات السياسية السهلة لدعم الشعبية في الداخل الإثيوبي والمجتمعات الإثيوبية في المهجر، والتي تتمتع ببسطوة دعائية كبيرة، تحديداً في المجتمع السياسي الأميركي.

وكل هذه الاعتبارات المتقاطعة تجعل مصر حريصة على دفع الولايات المتحدة للتدخل لتحقيق مصالحها ومصالح السودان على المدى البعيد، في الوقت الذي تحاول فيه واشنطن مقاربة القضية بحرص، بعدما ساءت علاقاتها بأديس أبابا بشدة خلال العام الحالي. ولن تحجب أسبقية هذه القضايا على الأجندة المصرية لهذه الزيارة الدبلوماسية الاهتمام الطبيعي بملفات مهمة سبق أن كانت محل تباحث مستمر بين البلدين خلال زيارات عباس كامل وسامح شكري والوفد الحقوقي الرسمي المصري في العام الحالي. وأبرز هذه الملفات، أوضاع حقوق الإنسان التي تسبّبت في تعليق 130 مليون دولار من المعونة الأميركية السنوية لمصر من أصل 300 مليون، إذ سبق أن تمّ إبلاغ القاهرة بالشروط الأميركية الخاصة بتحرير هذا المبلغ، والتي يبدو أيضاً أنها مقترنة أيضاً بدعوة السيسي لزيارة واشنطن أو عقد لقاء له مع بايدن في أي مكان آخر. وبحسب المصادر، فإن الأولوية من بين هذه الشروط بعد إلغاء حالة الطوارئ في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي للإغلاق النهائي لقضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني 173 لسنة 2011.

وتتابع واشنطن وغيرها من الممولين عن كثب توابع إلغاء حالة الطوارئ وتأثير ذلك على المعتقلين البارزين الحاليين، وعلى رأسهم علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر وباتريك جورج ومعتقلو «خلية الأمل» ورامي شعث، بالتالي فإن تصرف محاكم النظام في هذه الحالات قبل نهاية العام الحالي سيحدد كيفية التعاطي مع المطالبات المصرية.

ملف الجيش

من المتوقع أن يهتم المسؤولون الأميركيون بملف اقتصاد الجيش المصري، الذي تم فتحه مع وزير الخارجية المصري سامح شكري خلال لقاءاته المحدودة في نيويورك، في سبتمبر/ أيلول الماضي، على هامش حضوره اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن الملاحظات التي سجلها الأميركيون في هذا الملف تأخر النظام في ما وعد به، في نهاية عام 2019، من طرح شركات القوات المسلحة، ذات الهيكلية الغامضة، في البورصة ضمن برنامج الطروحات الحكومية.

الحدث

اتخذت الاعتراضات على نتائج الانتخابات العراقية لدى الفصائل الخاسرة مساراً دموياً، أول من أمس الجمعة، مع سقوط ضحايا في مواجهات بغداد. ومن شأن هذا التطور أن يشرع الأبواب أمام سيناريوهات عدة، تؤثر سلباً على نتائج الانتخابات التشريعية. وأتت تهديدات الفصائل الخاسرة، المقرّبة من إيران، بـ«الثأر» من عسكريين شاركوا في مواجهات الجمعة، لتزيد من حالة التوتر المتفاقمة، والتي افضت إلى قطع زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر زيارته إلى بغداد، لبحث ملف تشكيل الحكومة

أزمة الانتخابات العراقية
سيناريوهات مفتوحة على تصعيد إضافي

بغداد ـ **زيد سالم، محمد علي**

دخلت أزمة الانتخابات التشريعية العراقية أسبوعها الرابع على التوالي، من دون أي بوادر للاتفاق على تهدئة أو قبول القوى الخليفة لإيران بنتائج هذا الاستحقاق الذي اعتبرته «مزوراً» و«متلاعباً به». وتتهم هذه القوى، وفقاً لبيانات متفرقة صدرت عنها في الأيام الأخيرة، أطرافاً داخلية وخارجية بالعمل على إقصائها من المشهد السياسي في المرحلة المقبلة. وسجل مساء أول من أمس الجمعة تطور خطير في مسار الأزمة، بعد مواجهات دامية استمرت عدة ساعات قرب بوابات المنطقة الخضراء بين قوات الأمن العراقية وأنصار القوى المعترضة على نتائج الانتخابات، والتي حشدت مسبقاً المئات من عناصرها ضمن ما سمّته «جمعة الفرصة الأخيرة». وأسفرت المواجهات عن مقتل اثنين من المحتجين، أحدهما مساعد آمر اللواء 42 في مليشيا «عصائب أهل الحق»، عبد اللطيف الخويلدي، مع عنصر آخر في المليشيا ذاتها التي يتزعمها قيس الخزعلي، كما أصيب نحو 150 آخرين أغلبهم من قوات الأمن العراقية، بينهم ضابط وعدة عناصر بالرصاص من مسافات قريبة.

تهديد الفصائل

وتوعّدت أجنحة مسلحة حليفة لإيران عبر منصات تابعة لها على موقع «تويتر» وتطبيق «تلغرام» بالثأر من ضباط ذكرت أسماء بعضهم في منشورات لها، تقول إنهم مسؤولون عما تعرض له أنصار القوى المعترضة على نتائج الانتخابات خلال المواجهات، من جهتها، قررت حكومة مصطفى الكاظمي تشكيل لجنة تحقيق موسعة بشأن المواجهات. وكشفت مصادر رسمية في بغداد لـ«العربي الجديد» أن المواجهات حصلت بعد تقدم المئات من المحتجين إلى بوابة المنطقة الخضراء الرئيسية من جهة الجسر المعلق ومحاولة دخولهم المنطقة الخضراء. ووفقاً لمسؤول أمني عراقي، فإن كاميرات المراقبة أظهرت أن المواجهات بدأت بعد محاولة اقتحام المنطقة بإلقاء الحجارة على حاجز الصدّ الأول للأمن العراقي مع إضرام نار بالأشجار القريبة. وأوضح المسؤول في حديثه لـ«العربي الجديد» أن عدداً من الضباط تعرضوا لضغوط من قبل منظمي الاحتجاج، لإقناعهم بعدم مواجهة المتظاهرين والسماح لهم بدخول المنطقة الخضراء لكن الضباط رفضوا ذلك، لافتاً إلى أن «القوات العراقية تعرضت لإطلاق نار مباشر من قبل المحتجين وبأسلحة رشاشة ويجري حالياً تحقيق موسع في الأحداث».

وبسبب المواجهات الدامية قطع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر زيارته إلى بغداد مغادراً إلى النجف، ومعها توقفت مساعي زعيم «تيار الحكمة» عمار الحكيم، لجمع القيادات الشيعية الرئيسية في منزله في بغداد، مستغلاً زيارة الصدر. وهذا الاجتماع لو حصل لكان الأول من نوعه منذ سنوات، ويهدف لترطيب الأجواء والتوصل إلى تفاهمات حيال الأزمة الحالية، حسبما أكدت مصادر مقرّبة من الحكيم لـ«العربي الجديد». وأشارت المصادر إلى أن يوم أمس السبت شهد حراكاً واسعاً من قبل وزير الداخلية عثمان الغانمي ومستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي وشخصيات أخرى، باتجاه قيادات سياسية بينها هادي العامري وقيس الخزعلي، لمنع تكرار مواجهات الجمعة أو اتخاذ القوى المعترضة أي خطوات تصعيدية أخرى، لكن أي ضمانات حيال ذلك لم تحصل عليها الحكومة العراقية، وهو ما يعكس حالة التأهب الأمني الكبيرة التي فرضها الحكومة في بغداد. وعاود المحتجون نصب خيامهم قرب المنطقة الخضراء بعد تشييع اثنين من قتلى الاحتجاجات صباح أمس، بينما شكل رئيس الوزراء فريقاً أمنياً خاصاً للتعامل مع الاحتجاجات الحالية قرب المنطقة الخضراء. في السياق تواصل مفوضية الانتخابات العراقية عمليات العد والفرز لأصوات الناخبين يدوياً للمحطات التي قررت إعادة فتحها مجدداً بعد قبول الطعون المقدمة بشأنها. وأكد مسؤولان فيها، أحدهما قاض في لجنة التدقيق داخل المنطقة الخضراء، عدم العثور على أي اختلاف في البيانات المستخرجة من أجهزة العد والفرز الإلكتروني وبين ما أسفرت عنه عمليات العد اليدوي لغاية الآن في المحطات التي جرى فتحها. ووفق المسؤولين اللذين تحدثا لـ«العربي الجديد»، فإن المحافظات الأخيرة المتبقية لفتح المحطات المطعون بها هي نينوى وكركوك وذي قار وصلاح الدين، من المقرر أن يتم إنجازها خلال الساعات المقبلة أو يوم آخر على أقصى تقدير. وأكدا أن «مفوضية الانتخابات اقتربت كثيراً من حسم كل المحطات المطعون بها والتي أعيد عد وفرز الأصوات فيها يدوياً، وهناك مساع لإنهاء ملف النتائج قبل يوم العاشر من الشهر الحالي الذي يصادف مرور شهر على إجراء الانتخابات».

وتعليقاً على ما حصل، قال القيادي في تيار «الحكمة»، محمد اللكاش، إن «الاحتجاجات الحالية ردّ فعل طبيعي كان سيتخذه أي حزب يتعرض لسرقة علنية لأصواته واستغفال لناخبيه»، معتبراً في حديث مع «العربي الجديد» أن الانتخابات «حصلت فيها خروقات وتجاوزات وتغيير للنتائج، وهذا خلل كبير ظهر واضحاً في عمل المفوضية المتهمة بالتواطؤ مع أطراف حكومية للإيقاع بأحزاب وقوى سياسية مؤثرة».

وأضاف أن «هناك توجهاً لدى القوى المعترضة على نتائج الانتخابات لإلغائها بالكامل، وهذا التوجه إذا تحقق فإن الأطراف المستفيدة من نتائج الانتخابات ستكون غير راضية، وقد تستخدم ورقة الشارع والاحتجاجات من أجل منع أي إلغاء للانتخابات. وهذا يعني أننا أمام مرحلة حرجة إذا لم تتم المملة الأزمة بواسطة شخصيات وسطية معدلة ومؤثرة»، واصفاً الأوضاع في العراق بأنها «تتجه حالياً إلى المزيد من الانسداد».

تزوير الانتخابات

وبشأن الاحتجاجات وتطوراتها من قبل أنصار القوى المعترضة على نتائج الانتخابات، رأى القيادي في حركة «حقوق» التابعة لمليشيا «كتائب حزب الله»، عباس العرداوي، أن «حكومة مصطفى الكاظمي متورطة بتزوير الانتخابات وهذا مثبت لدينا بالأدلة، ولن يكون هناك أي قبول بنتائج الانتخابات». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «ليس أمام الجماهير القوى الرافضة إلا اللجوء للتصعيد والاستمرار في الاحتجاجات، وقد زادت مطالب المحتجين حالياً، إذ يطالب المحتجون وقوى الإطار التنسيقي وفصائل المقاومة حالياً بإقالة القادة الأمنيين الذين أمروا القوات العراقية بإطلاق الرصاص على المحتجين». وأكد أن «قوى الإطار التنسيقي والمحتجين والشخصيات السياسية المعترضة على نتائج الانتخابات، يدرسون حالياً خطوات تصعيدية جديدة لرفض النتائج المزورة، ولن يكون هناك أي تراجع إلا إذا استجابت المفوضية لمطالب المعترضين، ومنها استعادة الأصوات، ومحاسبة كل الذين تسببوا بتزوير الانتخابات، تحديداً مفوضية الانتخابات ورئيس الحكومة».

من جهته، توقع أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد علاء مصطفى أن «تطول أزمة الاحتجاجات، كما أن التصويت على نتائج الانتخابات والمصادقة عليها في المحكمة الاتحادية سيطول، لأن الأحزاب المعترضة على النتائج ستعمل على مواصلة التصعيد السياسي والإعلامي والاحتجاجي ضد المفوضية والحكومة. وقد تحصل مواجهات واحتكاكات جديدة مع قوات الأمن، ناهيك عن احتمالية اللجوء أصلاً إلى المحكمة الاتحادية للطعن بشرعية الانتخابات بالكامل». واعتبر في حديث مع «العربي الجديد» أن «المواجهة الحالية بين الأحزاب ووصولها إلى مرحلة بالغة الخطورة، هو حدث كان متوقعاً، وتأجل كثيراً بسبب التسويات والاتفاقات، لكن بعد خسارة القوى الشيعية الكبيرة، تعرضت عملية التوافق إلى خلل كبير».

هدأ الوضع صباح أمس في بغداد بعد مواجهات الجمعة (مرتضى السوداني/الأناضول)

أسفرت المواجهات عن مقتل شخصين وإصابة 150 آخرين

«كتائب حزب الله»: الكاظمي متورط في تزوير الانتخابات

لجنة تحقيق

قرر رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي (الصورة) تشكيل لجنة تحقيق عليا بمشاركة «الحشد الشعبي» للوقوف على ملابسات مواجهات الجمعة. وافادت قيادة العمليات العراقية المشتركة في بيان، أمس السبت، بأن «القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي امر بتشكيل لجنة تحقيق عليا ضمت في عضويتها امن الحشد الشعبي، للنظر في الاحداث المؤسفة التي شهدتها تظاهرات يوم الجمعة». وتعهّد بـ«تقديم المقصرين امام المساءلة القانونية».

نقرير

حشود الشمال السوري: تعزيز الأوراق قبل التفاوض

لا يزال الوضع في الشمال السوري مفتوحاً على كل الاحتمالات، مع استمرار تدفق التعزيزات التركية إلى مناطق نفوذها، وسط استعراض قوة للنظام و«قسد» أيضاً

أمين العاصي

لا يكاد يمر يوم من دون تطور سياسي أو ميداني في الشمال السوري، الذي بات اليوم في قلب المشهد السوري المعقد، إذ يشي ما يجري بأن هناك تحركات غير معلنة هدفها تجنيب هذا الشمال عمليات عسكرية ربما تلقي بظلالها السلبية على الملف السوري برمّته، وتدفع الجهود التي تُبذل لإيجاد حلّ سياسي له إلى الوراء. ولا تزال الأطراف الفاعلة في الشمال السوري في مرحلة استعراض القوة، ما قد تكون محاولة لتحسين شروط التفاوض الذي لا يُتوقع أن ينتهي بحصول الجانب التركي على مكاسب ميدانية، إما في غربي الفرات أو شرقه، والتزام «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) بعدم شن هجمات على القوات التركية في سورية.

وفي هذا السياق، ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن رتلاً تركياً دخل أول من أمس الجمعة إلى مدينة الباب ضمن منطقة «درع الفرات» في ريف حلب الشمالي الشرقي، يتألف من دبابات ومدفعية ثقيلة وناقلات جند مجنزرة وعربات مدرعة. كما أشار إلى أن الجيش التركي استقدم مع فصائل المعارضة السورية الموالية تعزيزات عسكرية إلى مناطق «نبع السلام» في شرقي نهر الفرات، وإلى الحدود السورية التركية مقابل مدينة عين العرب (كوباني)، خلال الأيام والساعات الماضية.

في المقابل، تعزّز قوات النظام السوري منذ أيام عدة وجودها في مناطق خاضعة لها في محيط منطقة منبج، غربي نهر الفرات. وفي هذا الصدد، قالت مصادر محلية إن تعزيزات عسكرية كبيرة لقوات النظام وصلت إلى مناطق ريف منبج الشمالي على كامل خط الساجور، بدءاً من منطقة العريمة وصولاً إلى منطقة عون الدادات، مشيرة إلى أن هذه القوات نشرت تعزيزات على الطريق الدولي «م 4»، في قسمه الممار من شرقي مدينة منبج.

وكانت منطقة شرقي نهر الفرات قد شهدت خلال الأيام القليلة الماضية مناورات عسكرية بين الجيش التركي وفصائل المعارضة السورية في استعراض واضح للقوة، خصوصاً أنها جاءت بعد انتهاء مناورات بين الجانب الروسي وقوات النظام و«قسد» كل على حدة. وهدأت في الأيام القليلة الماضية حدة الوعيد التركي تجاه «قسد»، على الرغم من التعزيزات العسكرية إلى مواقع داخل الأراضي السورية في شرقي الفرات وغربه.

وحول التطورات في الشمال السوري، رأى الباحث في الشأن التركي والعلاقات الدولية، طه عودة أوغلو، أن «تركيا تنتظر ترجمة على الأرض لنتائج لقاء الرئيس رجب طيب أردوغان بنظيره الأميركي جو بايدن في روما (على هامش قمة الـ20 يوم الأحد الماضي)»، مذكّراً في حديث لـ«العربي الجديد»، بأن أردوغان «صرح بعد اللقاء بأن بلاده لمست بوادر إيجابية من واشنطن في العديد من الملفات الخلافية بين البلدين». وبيّن طه عودة أوغلو أن وسائل إعلام تركية أشارت إلى أنه من المتوقع أن تستضيف العاصمة أنقرة الأسبوع المقبل لقاء تركياً - روسياً لبحث التطورات في شمال سورية، خصوصاً منطقة تل رفعت في ريف حلب الشمالي، معتبراً أن كل هذه التطورات «هي إشارات واضحة بأن تركيا لا تزال تترك باب الدبلوماسية مفتوحاً لحل المشاكل بعيداً عن العمل العسكري، ولكن هذه التطورات أيضاً لم تمنع المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن للتأكيد مجدداً أن الهجوم قد يحصل ذات ليلة، وفجأة».

من جهته، أكد القيادي في فصائل المعارضة السورية في شمال غرب سورية، النقيب عبد السلام عبد الرزاق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هناك تعزيزات وجاهزية كاملة منذ فترة على كامل الجبهات، سواء في غربي الفرات أو في شرقه، وحتى في محافظة إدلب شمال غربي سورية». غير أن عبد الرزاق لا يتوقع بدء أي معركة «خلال الأيام المقبلة»، مضيفاً أنه «لا تزال هناك تجاذبات سياسية، خصوصاً مع دخول روسيا بقوة وتعزيزها لمواقعها واعتماد قواعد جوية لها في منطقة شرق نهر الفرات». وأشار إلى «أن الإعلان عن حلقة جديدة من مسلسل مسار أستانة الشهر المقبل، يوحي بعدم قرب المعركة»، لافتاً إلى أن «القوات الهجومية لم تتحرك حتى الآن إلى مناطق العمليات، لنقول إن المعركة خلال أيام أو ساعات».

وكانت وزارة الخارجية الكازاخية قد أعلنت أخيراً أن الجولة المقبلة من مباحثات أستانة (مسار أستانة السوري) ستعقد منتصف ديسمبر/كانون الأول المقبل، مشيرة إلى أنها تلقت طلبات من الثلاثي الضامن لتفاهمات هذا المسار (تركيا، روسيا وإيران) بهذا الخصوص. وكانت عقدت منتصف العام الحالي جولة مباحثات في إطار مسار أستانة، الذي انطلق بدايات عام 2017، من دون تحقيق أي نتائج. وربما جاء الإعلان عن الجولة الجديدة من جولات أستانة بمثابة ترحيل للأزمة في الشمال السوري إلى ما بعدها، فإما اتفاق بجنّب الشمال السوري عمليات عسكرية واسعة النطاق، أو فشل جديد يعقبه تسخين لكل الجبهات.

وعلى وقع التطورات العسكرية المتلاحقة واحتمالات شن الجيش التركي وفصائل المعارضة السورية «عملية مفاجئة» إما في غرب الفرات أو شرقه، برزت على السطح تطورات سياسية، إذ بدأ حزب «الاتحاد الديمقراطي»، وهو المهيمن على «قسد» من خلال ذراعه العسكرية (الوحدات الكردية)، في التقرب من النظام السوري. وفي هذا الصدد، كرر آلدار خليل، وهو عضو الرئاسة في «الاتحاد الديمقراطي»، في تصريحات تلفزيونية منذ أيام، رغبة حزبه الحوار مع النظام على أساس «اللامركزية» في البلاد. ومن الواضح أن التهديدات التركية ربما تدفع هذا الحزب إلى تقديم تنازلات كبيرة للروس والنظام لتفادي عمل عسكري تركي قد يهدد وجود هذا الحزب ويخرجه من المشهد السياسي.

تعزز قوات النظام وجودها في مناطق بمحيط منبج

تدريبات لفصائل المعارضة في ريف عفرين نهاية أكتوبر الماضي (Getty)

إضاءة

تململ في صفوف أنصار سعيّد

يسود تململ في صفوف أنصار الرئيس قيس سعيّد، بعد أكثر من مائة يوم على قراراته الاستثنائية، وعدم تقديمه رؤية واضحة لبرنامجه

صلاح الدين الجورشي

بدأ قسمٌ من أنصار الرئيس التونسي قيس سعيّد، ينفد صبرهم بعدما أعياهم الانتظار، وبلغ الأمر ببعضهم أن انتقدوا الرئيس علناً في تعليقات مصورة بثّوها عبر قنوات التواصل الاجتماعي، ولقيت رواجاً واسعاً. وجّه هؤلاء لسعيّد نقداً شديداً في مسألتين، إذ لاحظوا في الأولى عدم إنجازه أي وعد من وعوده منذ قرارات 25 يوليو/تموز الماضي (تاريخ إعلانه عن قراراته الاستثنائية بتجميد عمل البرلمان وإقالة حكومة هشام المشيشي)، على الرغم من مرور أكثر من مائة يوم على انفراده بالسلطة وإمساكه بجميع الصلاحيات في الدولة. أما المسألة الثانية، فهي تتعلق بغياب الرؤية لدى رئيس الجمهورية في مختلف المجالات الرئيسية، سواء الاقتصادية والاجتماعية، أو على صعيد العلاقات الخارجية. وما زاد في تعميق الحيرة في صفوف أنصار سعيّد، دعوة التونسيين من أجل دعم الميزانية العامة بعدما أقرّ الرئيس بوجود أزمة ضخمة تواجهها البلاد في هذا المنعرج الخطير.

ما يطلبه الرئيس من أنصاره ومن الشعب التونسي هو مزيد من الصبر، ويعمل على إقناع الجميع بأن مؤسسات الدولة تسير بشكل عادي في ظل حكومة منسجمة مع رئاسة الجمهورية، وأن تونس اليوم «تصنع التاريخ»، وأن ما يحصل الآن ستكون له تداعيات ضخمة تتجاوز الإطار المحلي لتشمل أيضاً مستقبل العالم. يقول ذلك بكل ثقة وحماس وإيمان، وهو ما جعل جمهوراً من المواطنين يثقون في الرجل، ويستمرون في الدفاع عنه بكل قوة. قد لا يفهم هذا الجمهور جزءاً من خطب الرئيس المتلفزة، لكن لديهم اعتقاد بأنه سينقذ البلاد من «الأشرار» الذين عبثوا بمقدرات البلاد، ونهبوا الدولة والشعب، والذين أن الأوان لإقصائهم ومحاسبتهم، بحسب رواية سعيّد. لهذا السبب، يطالبه جزء من أنصاره بالإسراع في اعتقال رئيس البرلمان المجمدة أعماله، ورئيس حركة «النهضة» راشد الغنوشي وكبار مساعديه في الحركة، إلى جانب أبرز رموز العائلات الكبيرة المتهمة باحتكار الثروات الوطنية. وما يثير حيرة هذا الفريق أن سعيّد لا يزال متردداً في هذا الشأن، ولم يقم بأي خطوة في هذا السياق، وكل ما تمّ حتى الآن لم يتجاوز إيقاف عشرات الأشخاص، إما بشبهة ارتكاب جرائم فساد محدودة الأثر والأهمية، أو بسبب مواقفهم السياسية وآرائهم المناهضة للسياسة الراهنة. فالرئيس مشغول أساساً بتفكيك النظام السياسي القائم تمهيداً لتركيز نظامه البديل.

في الجهة المقابلة، تحاول المعارضة أن تثبت وجودها. لقد ضعف صوتها على مستوى الشارع، وكاد أن يختفي من المسرح السياسي والإعلامي، وهو ما أكد للجميع أنها ضعيفة وغير قادرة على تعديل موازين القوى حالياً. لهذا السبب، وجهت حملة شرسة ضد الرئيس، وصلت إلى حدّ اتهامه بالخيانة العظمى، وبالتآمر مع جهات أجنبية، وبالانقلاب على الدستور، وبتدمير الدولة، وبالتسبب في عزلة تونس وتجويع شعبها. وقد تجاوز بعض المعارضين الخطوط الحمراء، فدعوا إلى التدخل العسكري الأجنبي لإنقاذ تونس من «الانقلاب»، وهو ما رفضه الجميع، بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أعلن أن «تونس لن تكون ليبيا أخرى».

بعض أنصار قيس سعيّد انتقدوه علناً في تعليقات لهم

«مواطنون ضد الانقلاب» دعوة للمشاركة في وقفة احتجاجية في الساحة القريبة من مقر البرلمان المغلق، في 14 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، من أجل إثبات أن الحركة الاحتجاجية لم تمت، وأنها مستمرة. ويبدو أن هذه الوقفة ستكون في حجم الوقفات السابقة أو أكثر مشاركة. فالذين يقفون وراءها يحاولون الاستفادة من القرارات الأخيرة التي تعتبر ماسة بالحريات، مثل إصدار بطاقة جلب ضد الرئيس السابق محمد المنصف المرزوقي، أو اعتقال أحد المحامين من قبل المحكمة العسكرية.

وإذا كان صوت المعارضة ضعيفاً إلى حد ما في الداخل نتيجة الخلافات العميقة بين مختلف مكوناتها الحزبية والجمعياتية، إلا أنها تبقى مسموعة على الصعيد الخارجي. إذ تكفي الإشارة إلى «قمة الديمقراطية» في شمال أفريقيا التي وعد الرئيس الأميركي جو بايدن بعقدها، وكان يتوقع أن تكون تونس هي البلد المقصود باحتضانها، غير أن السفير الأميركي السابق غوردن غراي أكد أن الجمهورية التونسية لن توجه إليها الدعوة للمشاركة في هذه القمة التي سيكون موعدها 10 ديسمبر/كانون الأول المقبل. ولا يستبعد أن توجه الدعوة رمزياً إلى المعارضة التونسية في غياب الرئاسة والحكومة. هذا التغييب المقصود للدولة التونسية، يتضمن أكثر من دلالة، ومن شأنه أن يزيد من تعميق عزلة البلاد الدبلوماسية. وعلى الرغم من أهمية الجانب السياسي، إلا أن التحدي الرئيسي الجائم على تونس هو وضعها المالي الصعب، والذي يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم. فالمحادثات مع صندوق النقد الدولي لم تتطلق بعد على الرغم من اقتراب نهاية العام، وهو ما جعل بقية المؤسسات الدولية تنظر بعين الشك في الحالة الراهنة للاقتصاد التونسي. حتى الدول الخليجية التي راهن عليها الرئيس وكان يعتقد أنها ستسارع نحو نجدته، لا تزال تفكر، ولا تزال المحادثات معها مستمرة من دون التوصل إلى أي اتفاق. وجعل كل ذلك سعيّد يرفع شعار «الاعتماد على الذات» في ظرف انهارت فيه الطبقة الوسطى وارتفعت نسبة الفقر في البلاد.

هناك خشية حقيقية من احتمال حصول انهيار اقتصادي ومالي سريع في تونس خلال الأشهر المقبلة، وهو ما دفع بكل من منظمة رجال الأعمال واتحاد النقابات إلى الدخول في محادثات ثنائية، في غياب حوار اجتماعي تقوده كما جرت العادة الحكومة بتشجيع من رئيس الدولة. وتأتي أهمية هذه المحادثات الثنائية بعدما شهدت العلاقة بين الطرفين تصعيداً خطيراً بسبب المطالب المالية لعمال القطاع الخاص. لقد أدرك قادة هاتين المنظمتين المهامتين مسؤوليتهم الكبرى في منع البلاد من الانزلاق نحو صراع مفتوح من شأنه أن يستنزف ما تبقى لديها من قوة لمواصلة السير. لقد وضعهما محافظ المصرف المركزي مروان العباسي أمام الصورة الحقيقية للمخاطر التي تحيط بتونس، خصوصاً في غياب الرؤية لدى الحكومة الجديدة التي لا تزال من دون أولويات ولا تملك برنامجاً تفصيلياً لمواجهة السنة الجديدة.

التحدي الرئيسي في تونس هو الوضع الاقتصادي (فتحي بلعيد/فرانس برس)

شرق غرب

العراق: إطلاق عملية ضد «داعش» في نينوى

أعلنت خلية الإعلام الأمني العراقية، أمس السبت، انطلاق عملية عسكرية جديدة لملاحقة بقايا تنظيم «داعش»، في محافظة نينوى، شمالي البلاد، بمشاركة الجيش العراقي وقوات «البشمركة» الكردية، وإسناد من طيران التحالف الدولي. وبحسب مسؤول عسكري عراقي، فإن العملية الأمنية الجديدة تهدف إلى ملاحقة تنظيم «داعش» في مخابئه لمنعه من شن هجمات على القوات الأمنية والمدنيين، موضحاً أن مثل هذه العمليات ستنقل التفاهمات بين الجيش و«البشمركة» إلى التطبيق.

(العربي الجديد)

ألمانيا: 3 جرحى باعتداء بسكين

أصيب ثلاثة أشخاص بجروح إثر هجوم بسكين وقع أمس السبت، على متن قطار سريع، جنوبي ألمانيا، وفق ما أعلنت الشرطة، مشيرة إلى أنه تم توقيف المشتبه به. وذكرت تقارير إعلامية غير مؤكدة بأن الجاني من أصل سوري ويعاني مشاكل نفسية. ولم يتضح بعد الدافع وراء الاعتداء الذي وقع في قطار ركاب كان متوجّهاً من باقاريا إلى مدينة هاميورغ شمالاً، ويستقله نحو 300 شخص.

(فرانس برس)

تركيا تختبر صاروخا طويل المدى

اختبرت تركيا بنجاح صاروخ الدفاع الجوي طويل المدى «سيبار» الذي طورته شركات الصناعات الدفاعية التركية. وذكر رئيس الصناعات الدفاعية، إسماعيل دمير (الصورة)، في تغريدة له على «تويتر»، أنه «أكملنا بنجاح مرحلة أخرى في تطوير نظام الدفاع الجوي الوطني طويل المدى ومتعدد الطبقات». وأضاف أن بلاده تخطط لإدراج «سيبار» في قائمة الأسلحة المستخدمة بحلول عام 2023.

(الأناضول)

تفكك البوسنة يهدّد البلقان

حذر مبعوث السلام للبوسنة، الممثل الدولي الأعلى، الألماني كريستيان شميت، أمس السبت، من دفع هذا البلد متعدد الأعراق إلى التفكك. ورأى أن تفكك البوسنة، سيؤثر على الصراعات العالقة غربي البلقان، مثل الصراع بين صربيا وكوسوفو. وشدّد على ضرور التصدي للانفصاليين الصرب في البوسنة، في إشارة إلى خطوات تتخذها القيادة الصربية في البوسنة تهدف إلى حل مؤسسات رئيسية في الدولة، مثل القوات المسلحة المشتركة وهيئة الضرائب غير المباشرة والهيئة القضائية العليا.

(رويترز)

جولة محادثات روسية ـ أميركية قريبا

نقلت وكالات أنباء روسية، أمس السبت، عن الخارجية الروسية قولها إنها لا تتوقع إحراز تقدم في المحادثات مع الولايات المتحدة في الأسابيع المقبلة، بشأن قضايا تشمل تأشيرات السفر وحجم البعثة الدبلوماسية لدى كل منهما لدى الأخرى ومهامها. مع ذلك، قال مساعد وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف (الصورة)، إن جولة المحادثات الروسية الأميركية المقبلة بشأن الاستقرار الاستراتيجي قد تنعقد في شهر يناير/كانون الثاني المقبل.

(رويترز)

الحدث

أبدت إيران وموسكو تأييدهما أمس السبت، للتوصل إلى صفقة خلال مفاوضات فيينا النووية المرتقبة في 29 نوفمبر الحالي، تحافظ على الاتفاق النووي الاصلي الموقع في 2015، بحسب الخارجية الروسية، فيما وصفت طهران الموقف الروسي بالبناء

تواصل عبد اللهيان مع لافروف هاتفيا أمس (Getty)

الملف النووي الإيراني

دعم روسي لطهران: العودة للاتفاق الأصلي

ترحيب نمساوي

رحبت فيينا، أمس السبت، بقرب استئناف المفاوضات النووية الإيرانية. وقال وزير الخارجية النمساوي مايكل لينهارت: «سنبذل قصارى جهدنا لدعم المفاوضات والوصول لنتيجة إيجابية»، معرباً عن الأمل بعودة جميع الأطراف المعنية بالاتفاق النووي إلى «التنفيذ الكامل له».

طهران ـ **العربي الجديد**

يفترض أن تستأنف مفاوضات فيينا غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة في 29 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، بحسب ما أعلنت طهران أخيراً، فإن تصريحات الطرفين حول المسألة لا تزال تعكس قلة الثقة بينهما، ومزيداً من الشكوك حول إمكانية اختراق المراوحة الواقعة في فلك الشروط المتبادلة. وتكرر إيران دائماً تمسكها بضرورة العودة إلى الاتفاق النووي الموقّع بينها وبين الدول الكبرى في يوليو/تموز 2015، وعدم البحث في تعديله أو توسيع المفاوضات والاتفاق المحتمل لتشمل مسائل غير النووي الإيراني، إلا أن التأكيد جاء أمس السبت، على لسان الخارجية الروسية، وذلك للتشديد على أن طهران وموسكو متوافقتان على مقربة من عودة المفاوضات، وذلك بعد تشكيك واشنطن بجدية إيران بالوصول إلى اتفاق.

واثنى وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، الخاضع للحجر الصحي منذ أيام بسبب إصابته بفيروس كورونا، أمس السبت، بالمواقف الروسية «البنّاءة والجيدة» تجاه الملف النووي الإيراني، وذلك خلال اتصال هاتفي مع نظيره الروسي سيرغي لافروف. وربط عبد اللهيان، بحسب الخارجية الإيرانية، إمكانية حصول «تقدم سريع» في المفاوضات المباشرة المرتقبة مع مجموعة 1+4 بالإضافة إلى غير المباشرة مع الولايات المتحدة، في فيينا، بأن «تتجنب الأطراف الأميركية والأوروبية، طرح مطالب إضافية خارج الاتفاق النووي، وضرورة تبني توجه واقعي وبنّاء»، مؤكداً أن بلاده ستبني على المفاوضات السابقة التي أجريت في هذا الإطار بالعاصمة النمساوية، النووي». من جهتها، قالت الخارجية الروسية، إن لافروف وعبد اللهيان أعربا في الاتصال الهاتفي عن دعمهما للحفاظ على الاتفاق النووي بين طهران والقوى الكبرى «بصورته الأصلية». وذكرت الوزارة أن الرجلين «أوليا اهتماماً خاصاً بمستجدات الوضع حول خطة العمل الشاملة المشتركة الخاصة ببرنامج طهران النووي، وأفق استئناف المباحثات الدولية بشأن إمكانية إحياء هذه الصفقة في فيينا»، مضيفة أن الطرفين «أبديا تأييدهما لاستئناف الصفقة النووية بصورتها المتوازنة الأصلية التي صادق عليها مجلس الأمن الدولي، وأكدا على أن هذا هو السبيل الصحيح الوحيد لضمان حقوق ومصالح كافة أطراف الاتفاقات الشاملة». ولفتت إلى أن المكالمة تناولت الزيارة المقبلة للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي إلى طهران، بالإضافة إلى مناقشة عدد من المسائل الملحة المطروحة على الأجندة الثنائية والإقليمية، بما في ذلك مستجدات الوضع في أفغانستان ومحيطها الإقليمي والتطورات في جنوب القوقاز.

وكانت مفاوضات فيينا النووية قد انطلقت في شهر إبريل/ نيسان الماضي بشكل غير مباشر بين طهران وواشنطن، بواسطة أعضاء الاتفاق النووي الدوليين، بغية إحياء هذا الاتفاق، لكنها توقفت في 20 يونيو/ حزيران الماضي بعد انتهاء الجولة السادسة، بناء على طلب من إيران، بحجة الانتخابات الرئاسية وانتقال السلطة التنفيذية فيها. ولم تستأنف المفاوضات منذ ذلك الحين.

وأعلن نائب وزير الخارجية الإيراني علي باقري كني، الأربعاء الماضي، أنه اتفق خلال اتصال هاتفي مع نائب مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أنريكي مورا، على استئناف مفاوضات فيينا في 29 نوفمبر الحالي، مضيفاً عبر «تويتر»، أن هذه المفاوضات «تهدف إلى رفع العقوبات غير القانونية وغير الإنسانية» عن إيران، في إشارة إلى العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، والتي أضافت عليها إدارة جو بايدن عقوبات جديدة. وصعّدت إيران «نووياً»، اول من أمس الجمعة، إذ أعلن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي، أن احتياطيات بلاده من اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء 20 في المائة تجاوزت 210 كيلوغرامات، وأن إيران أنتجت أيضاً حتى اليوم 25 كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء 60 في المائة، في معدل يفوق بكثير النسبة المسموح بها في الاتفاق النووي، وهي 3,67 في المائة.

وفي استعراض للقوة، أعلن مساعد الشؤون التنسيقية للجيش الإيراني، الأدميرال حبيب الله سياري، أمس السبت، أن المراحل الرئيسة والمرحلة العملياتية لمناورات «ذو الفقار 1400» المشتركة للجيش الإيراني، ستبدأ اليوم الأحد بمشاركة القوات الأربع (الجوية والبرية والبحرية والدفاع الجوي). ونقلت وكالات الأنباء عن سياري أنه تمّ تنفيذ المراحل التمهيدية والتدريبية من هذه المناورات في الأيام السابقة في مساحة تزيد عن مليون كيلومتر مربع في جنوب شرق البلاد، وأن الغرض منها هو «تحسين القدرة القتالية والدفاع لجيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أجل الدفاع عن وحدة أراضي البلاد والثورة ونظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية». وأكد سياري أن رسالة «ذو الفقار 1400» هي «التحذير الجاد للأعداء والذين يحملون نوايا سيئة تجاه أرض الوطن الإسلامي»، معتبراً أن «الارتقاء بالقدرات الدفاعية سيمنع الأعداء من التجرؤ في أي وقت من الأوقات على التعدي على المصالح الوطنية ووحدة وسيادة» إيران.

> طالب عبد اللهيان الطرفين الأوروبي والأميركي بالواقعية
>
> أكدت طهران أنها ستحافظ على التعاون مع «الطاقة الذرية»

إضاءة

البرنامج النووي الكوري الشمالي أخطر من المتوقع

كشف تقرير أميركي أن كوريا الشمالية قادرة على صناعة 20 قنبلة نووية سنوياً، بدلاً من ست قنابل، وفقاً لتقارير للجيش الأميركي

كشف تقرير لصحيفة «وول ستريت جورنال» أن كوريا الشمالية لديها القدرة على صنع المزيد من المكونات الأساسية للقنابل النووية، أكثر مما كان يُعتقد في السابق، مما يشير إلى أن نظام كيم جونغ أون يمتلك القدرة على تسريع المراحل الأولى من الإنتاج. ومن شأن تفاصيل هذا التقرير الإشارة إلى حجم التحديات الأمنية في شبه الجزيرة الكورية.

وذكر مركز «الأمن والتعاون» في جامعة ستانفورد الأميركية، أن تحليل صور الأقمار الصناعية للمعدات وحجم المنشأة لمجمع تعدين اليورانيوم الوحيد في مقاطعة بيونغسان، على بعد حوالي 48 كيلومتراً، شمالي المنطقة الكورية منزوعة السلاح، أظهر أن التقييم السابق للبرنامج النووي الكوري الشمالي كان خاطئاً، بسبب المستويات المرتفعة للنفايات المتعلقة بالإنتاج النووي قرب المصنع.

ولم يكتفِ باحثو المركز بذلك، بل تتبّعوا مستويات إزالة الغابات لدراسة نشاط التعدين بين عامي 2017 و2020، عبر استخدام خوارزمية لتحليل صور الأقمار الصناعية واكتشاف التغيرات في استخدام الأراضي. ووفقاً لإحدى الباحثات، سولجي بارك، فإن الفجوة بين الإنتاج المحتمل والفعلي، تُظهر أن النظام راض عن مستويات انتشاره الحالية، أو أنه ليس لديه ما يكفي من الخام للتعدين، أو أن هناك اختناقات محتملة في مراحل لاحقة من تطوير المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة. واعتبرت أن كوريا الشمالية تستخدم 5 أو 10 في المائة من سعة المصنع، متسائلة عن سبب ذلك.

مع العلم أنه يمكن العثور على اليورانيوم في جميع أنحاء العالم، وعادة ما يستخدم كوقود لمحطات الطاقة النووية. ولكن عند تخصيب اليورانيوم بدرجة نقاء تصل إلى 90 في المائة، يمكن استخدامه في الأسلحة النووية لإطلاق تفاعل متسلسل ينتج عنه انفجار نووي. في بيونغسان، يتم سحق الخام وفرزه ومعالجته، قبل استخراج اليورانيوم وتنقيته وتجفيفه إلى «كعكة صفراء» تُنقل إلى مكان آخر لمزيد من التخصيب، وفقاً لتقرير ستانفورد. ويمكن أيضاً استخدام اليورانيوم في المفاعلات لإنتاج البلوتونيوم.

وكشف التقرير أن تقديرات تعود لعقود تُظهر أن إنتاج كوريا الشمالية السنوي من خام اليورانيوم بلغ نحو 30 ألف طن. ويعني هذا الأمر أن بإمكان بيونغ يانغ صنع أكثر من 20 قنبلة نووية سنوياً، رغم أن الجيش الأميركي ذكر في تقييم له في العام الماضي، أن لكوريا الشمالية القدرة على تصنيع ست قنابل جديدة سنوياً.

واستشهد تقرير ستانفورد بأبحاث أخرى تقدر أن كوريا الشمالية يمكنها تخصيب ما يقرب من ست إلى 10 قنابل نووية في السنة. وهذا يعني أنه حتى لو أنتجت بيونغسان مستويات أعلى بكثير من الكعكة الصفراء، فمن المحتمل أن يواجه التوسع في إنتاج المواد الانشطارية قيوداً في منشأة يونغبيون الشمالية، حيث يُعتقد أن أعمال التخصيب تتم هناك.

وتشترط الولايات المتحدة في أي محادثات مع كوريا الشمالية، ضرورة تفكيك مصنع يونغسان أولاً، قبل البحث في مواضيع متعلقة برفع العقوبات وفك العزلة الدولية عن بيونغ يانغ. لكن الوضع لا يزال بالغ التعقيد، فكوريا الشمالية لم تسمح للمفتشين النوويين بدخول البلاد لأكثر من عقد. وهو ما دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى رفع تقرير، في أغسطس/آب الماضي، مفاده أن كوريا الشمالية استأنفت على ما يبدو تشغيل مفاعلها لإنتاج البلوتونيوم في منشأتها في يونغبيون.

وعلى الرغم من تعثّر محادثات نزع السلاح النووي في السنوات الأخيرة، إلا أن كوريا الشمالية لم توقف تطوير أسلحتها، بل اختبرت مجموعة من الصواريخ قصيرة المدى في الأسابيع الأخيرة، وتمضي قدماً في إنتاج المواد الانشطارية. كما أن الزعيم الكوري الشمالي تعهّد أخيراً بالاستمرار في متابعة التقدم في تطوير الأسلحة لـ«مواجهة تهديد الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية»، مكيلاً الاتهامات لهما بتبنّي سياسات عدائية ضد بلاده. ورغم تأثر بيونغ يانغ بتفشي وباء كورونا والجوع والضائقة الاقتصادية، إلا أنها لم تتخلّ عن نشاطها العسكري وتجاربها الصاروخية.

وجاءت هذه التطورات، بعد تكريس كيم مبدأ «الكيمجونغاونية»، مزيلاً صور جده، مؤسس البلاد كيم إيل سونغ، ووالده كيم جونغ إيل، من المباني الحكومية، وبدأ في الترويج لأيديولوجيته الجديدة، في محاولة واضحة للانفصال عن ظل أسلافه والتأكيد على مؤهلاته كـ«قائد بطل». كما بدأت وسائل الإعلام الحكومية تشير إلى كيم على أنه «القائد العظيم»، وهو مصطلح كان يستخدم في السابق للإشارة إلى جده.

(العربي الجديد)

كلفت كوريا الشمالية تجاربها الصاروخية أخيرا (جونغ يون جي/فرانس برس)

تقرير

هونغ كونغ تتحدى الإخضاع

قرار قضائي جديد لمواجهة قبضة بكين

أصدرت محكمة الاستئناف النهائي في هونغ كونغ، قراراً يضيّق المدى الذي بإمكان السلطات استغلاله لقمع الناشطين ومحاكمتهم بتهمة إثارة الشغب، ما قد يؤدي إلى تبرئة عدد من المعتقلين

في تأييد لقانون الأمن القومي الصيني لسلطات هونغ كونغ، في ملاحقة المعارضين المطالبين بالديمقراطية، وقمعهم وترهيبهم لإسكات حركتهم، يعود النظام القضائي في المدينة التي تعتبرها الصين جزءاً من أراضيها، ليثبت أن بإمكانه أن يكون عصيّاً على الإخضاع، وذلك بعد صدور قرار من أعلى محكمة في هونغ كونغ، وهي محكمة الاستئناف النهائي، يوم الخميس الماضي، ويتعلق بإحدى قضايا «إثارة الشغب» من شأنه فرملة محاولات السلطات معاقبة الآلاف من المواطنين، بذريعة دور مزعوم لهم في الاحتجاجات الشعبية التي خرجت في البلاد منذ عام 2019، أو ملاحقة عدد من المواطنين مرتبطة أسماؤهم بالاحتجاجات دون أن يشاركوا فيها، فيما ترى السلطات أنهم «خطرون». ويسلط القرار الجديد من المحكمة، الضوء، على النظام القضائي في هونغ كونغ، الذي ظلّ يتمتع بسمعة ممتازة، والذي يضم قضاة أجانب، على الرغم من محاولة بكين «ترويضه»، علماً أن القرار الجديد، سيضعه أكثر تحت مجهر الصين وعرضة لضغوطها.

ورفضت محكمة الاستئناف النهائي في هونغ كونغ، التي تضم خمسة قضاة، الخميس الماضي، حججاً قدمها مدعون عامون، لإثبات أنّ بالإمكان إصدار أحكام ضد أشخاص بتهمة تنفيذ أعمال شغب أو تجمعات غير قانونية، حتى لو لم تكن هناك أدلة على مشاركتهم في موقع الحدث (الذي هو في هذه الحالة تجمّع احتجاجي). وتتعلق القضية التي استأنفتها وزارة العدل، باعتقال ثلاثة أشخاص في وقت سابق بالقرب من تظاهرة احتجاجية في يوليو/تموز 2019، وجرى لاحقاً تبرئتهم بقرار من إحدى المحاكم الصغرى. وقضت محكمة الاستئناف النهائي، الخميس، بأن الأفراد عموماً يمكن محاكمتهم بجرم إثارة الشغب، فقط إذا كانوا موجودين في موقع الحدث، أو حرّضوا آخرين على المشاركة (في أعمال شغب). وقالت المحكمة إن تهمتي إثارة الشغب والتجمع غير القانوني، «تشاركية في طبيعتها، حيث يجب أن تكون هناك أدلة كافية تظهر المشاركة فيها والقيام بذلك بطريقة مقصودة»، معتبرة أن «مجرد الوجود في مكان الحدث لا يشكل جرماً». لكن القضاة أفتوا إلى أنه «أكان الشخص موجوداً أم لم يكن حاضراً، فإن المتهمين الذين يحرّضون أو يشجعون على التجمع غير القانوني، كان يكون أحدهم رأساً مدبراً عن بعد، ويشرف على أعمال الشغب عن بعد، أو يعطي تعليماته عبر الإنترنت، هم عرضة للعقاب بالقدر نفسه الذي يجب أن يعاقب به المتهمون الأساسيون المباشرون». وبذلك، تكون المحكمة قد أعلنت عدم قانونية بعض جوانب قانون «المشروع المشترك»، الذي اعتمد عليه المدعون للاحقة ووجوه ناشطة لم تشارك في الاحتجاجات. ومن شأن القرار أن يفرض نفسه على المحاكمات المنتظرة لعدد كبير من الناشطين، على خلفية حراك الديمقراطية. وقالت المحكمة إن أولئك الذين يثبت تأمينهم الدعم المالي، أو اللوجستي، للمشاركين في تجمّع غير قانوني، لا يزال بالإمكان معاقبتهم وفق قانون «المشروع المشترك».

وجاء قرار المحكمة، في وقت يتعرض فيه النظام القضائي في هونغ كونغ، لضغوط كبيرة من الصين والسلطات المؤيدة لها والحاكمة في المدينة. ويعتبر هذا النظام أحد أعمدة نظام الحكم الذاتي الذي تتمتع به هونغ كونغ، والذي يميزها عن البر الصيني. وكان سياسيون في المدينة مؤيدون لبكين، قد أعربوا في أوقات سابقة، عن شعورهم بالإحباط، من قرارات اتخذتها المحاكم في هونغ كونغ في قضايا مرتبطة بالاحتجاجات، بعد تبرئة عدد من المتهمين، أو إصدار أحكام «خفيفة» بحقهم، كما أبدى مسؤولون صينيون امتعاضهم مما يرون فيه «مشاكل» في النظام القضائي في المستعمرة البريطانية السابقة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بقضايا تصنفها بكين في خانة «الأمن القومي». ويأتي ذلك علماً أنه لا يزال هناك حوالى 3700 شخص ينتظرون محاكمتهم بأحداث تظاهرات هونغ كونغ التي طالبت بالتغيير. ومن بين هؤلاء، حوالى 750 شخصاً متهمين بإثارة الشغب، وهو جرم قد يعاقب عليه المتهم بالسجن حتى عشر سنوات، لكن القرار الجديد قد يقف عثرة في وجه ذلك.

> لطالما اظهر مسؤولون صينيون إحباطهم من قضاء هونغ كونغ
>
> يفرض القرار تقديم أدلة كافية على جرم إثارة الشغب

ومن شأن قرار محكمة الاستئناف العليا، طمأنة الشركات الأجنبية ورجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، الذين بدأوا يعربون عن خشيتهم من تأثير القبضة الصينية على هونغ كونغ.

وغالباً ما تصنف شرطة هونغ كونغ أي احتجاج في خانة «أعمال الشغل» (أي عمل من شأنه زعزعة الاستقرار في تجمع يضم ثلاثة أشخاص على الأقل)، كذلك اعتُقل الاف الأشخاص بتهمة إقامة تجمعات غير قانونية حصلت منذ 2019 في أحياء مكتظة وتجارية. ولا يزال عدد كبير من المتهمين مفرجاً عنهم بكفالة، من دون أن تصدر أحكام بعد بحقهم، أو مسجونين ينتظرون محاكمتهم. واعتبرت وزارة العدل، بعد صدور القرار، أنه أوضح أنه لا يزال بالإمكان معاقبة أي شخص قام بتأمين دعم أو مساعدة للمشاركين في الشغب أو التجمع غير القانوني، حتى لو لم يكن مشاركاً جسدياً فيهما. لكن ناشطين حقوقيين، أعربوا عن رضاهم بالقرار، معتبرين إياه إشارة جديدة إلى استقلالية النظام القضائي في هونغ كونغ، بعد أكثر من عام على محاولة السلطة وتحركاتها لإسكات المعارضين.

ويبرز النظام القضائي في هونغ كونغ، مجدداً، كأحد مدامیك السلطة في هونغ كونغ، الذي لا يزال عصّياً على تطويع الصين. ولطالما صُنّف هذا النظام من قبل مؤسسات ومجموعات دولية معنية، مثل «مشروع القضاء العالمي» (وورلد جاستس بروجكت)، بأنه أكثر نزاهة من القضاء في البر الصيني، حيث تفرض سلطات الحزب الشيوعي الحاكم قبضتها بشدة على المحاكم.

وكان عدد من القضاة الكبار في هونغ كونغ قد سعوا إلى تجنيب أنفسهم الانجرار إلى الانقسام السياسي في البلاد، متعهدين البت في القضايا بنزاهة وعدل وبتحرر من الضغط الخارجي. وكانت محكمة الاستئناف العليا قد أنشئت كأعلى سلطة قضائية في المدينة عام 1997 بعدما استعادت الصين السيادة على هونغ كونغ من بريطانيا، في إطار نموذج «بلد واحد ونظامين»، الذي منح هونغ كونغ استقلالية نسبية عن الصين وحكماً ذاتياً مميزاً. وتضم المحكمة قضاة أجانب، منهم من بريطانيا وأستراليا وكندا، يُدعَون إلى ترؤس بعض القضايا (ترأس قاضٍ أجنبي حوالى 700 قضية منذ 1997).

(العربي الجديد، رويترز)

شرق غرب

سيراليون: أكثر من 90 قتيلاً في انفجار ناقلة نفط

أفاد مسؤولون وشهود، أمس السبت، أن ناقلة نفط انفجرت بالقرب من فريتاون عاصمة سيراليون، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 92 شخصاً وإصابة العشرات بجروح خطيرة، بعد تجمّع حشود كبيرة لجمع الوقود المتسرب. وقع الانفجار بعد اصطدام حافلة بالناقلة في ضاحية ويلينغتون، شرقي فريتاون.

(أسوشييتد برس)

أفغانستان: مقتل 4 أشخاص بينهم ناشطة

تعهّدت حركة «طالبان»، أمس السبت، بإجراء تحقيق في قضية العثور على جثامين أربعة أشخاص، ومنها جثمان الناشطة المدنية فروزان سابي، وذلك في مدينة مزار الشريف، عاصمة ولاية بلخ، شمالي البلاد، مؤكدة أنها اعتقلت شخصين بهذا الخصوص. وقال المتحدث باسم الداخلية الأفغانية قاري سعيد خوستي إن الحركة اعتقلت شخصين يشتبه بضلوعهما في القضية.

(العربي الجديد)

الصين تعاقب مسؤولي تايوان

شدّدت المتحدثة باسم مكتب شؤون تايوان في البر الصيني، تشو فنغ ليان، أمس السبت، على أنّ الصين ستُحمّل مؤيدي «استقلال تايوان» مسؤولية جنائية مدى الحياة. وهذه المرة الأولى التي تذكر فيها الصين العقاب الذي ينتظر من تعتبرهم داعمين لاستقلال تايوان، ومنهم مسؤولون كبار في الجزيرة التي تعتبرها بكين جزءاً من أراضيها. وأضافت تشو أن رئيس الحكومة التايوانية سو تسينغ تشانغ ورئيس البرلمان يو سي كون ووزير الخارجية جوزيف وو «مؤيدون بقوة لاستقلال تايوان»، والصين ستعاقبهم بالحرمان من دخول أراضيها.

(رويترز)

الحكومة تحشد أنصارها في الشارع

إثيوبيا ترفض عرضاً لوقف القتال

مع رفض إثيوبيا عرضاً أميركياً لوقف القتال في البلاد، دعا رئيس الوزراء أبي أحمد مواطنيه إلى الخروج في تظاهرة اليوم الأحد، دعماً للسلطة

أديس أبابا ـ **العربي الجديد**

يزداد الصراع الإثيوبي تعقيداً، في ظلّ فشل الولايات المتحدة وإثيوبيا في التوصل إلى اتفاق يُنهي التصعيد العسكري، مع رفض الأخيرة طلباً من واشنطن لوقف إطلاق النار والعودة إلى ما قبل 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، تاريخ اندلاع القتال بين الحكومة و«جبهة تحرير تيغراي». وفي دلالة على رفض المقترح الأميركي، ذكر مكتب الاتصال الحكومي في أديس أبابا، في بيان أمس السبت، أن الحكومة الإثيوبية مُنتخبة بموجب انتخابات حرة ونزيهة، معتبراً أنه «لا يوجد تكافؤ بين حكومة منتخبة ديمقراطياً ومجموعة من الإرهابيين، الذين لا يزالون يسببون العنف والدمار في جميع أنحاء البلاد». وأكد أن تأمين إثيوبيا والحفاظ على سلامتها مسؤولية الحكومة وجميع المواطنين، والحكومة لن تتنازل عن هذه المسؤولية، وعلى شركائنا الدوليين الوقوف إلى جانب الديمقراطية».

وكان المبعوث الأميركي إلى القرن الأفريقي جيفري فيلتمان قد أنهى زيارة إلى إثيوبيا استغرقت يومين، التقى خلالها نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية الإثيوبية دميكي مكونين، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي. وذكر مصدر مطلع لـ«العربي الجديد» أن فيلتمان طلب من الجانب الإثيوبي ضرورة وقف إطلاق النار وانسحاب القوات إلى ما قبل 4 نوفمبر 2020، وإيصال المساعدات الإنسانية، وبدء الحوار فوراً. وتشهد إثيوبيا تطورات ميدانية مع تقدّم حركات مسلّحة باتجاه العاصمة، وعلى رأسها «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» و«جبهة تحرير أورومو». ووسط تعثر المسار السياسي، أمرت الإدارة الأميركية بسحب طاقمها الدبلوماسي غير الأساسي من إثيوبيا. وحثت الخارجية الرعايا الأميركيين على مغادرة البلاد بالاستعانة برحلات الطيران المتوفرة، محذرة من أنه من غير المرجح أن تكون السفارة في أديس أبابا قادرة على مساعدتهم في مغادرة البلاد في حال تعليق حركة الملاحة الجوية. وشددت الخارجية الأميركية على أن السفر إلى إثيوبيا يعد أمراً غير آمن في الوقت الحالي، نظراً للنزاع المتواصل وحصول «اضطرابات مدنية وأعمال عنف عرقي دون سابق التحذير»، مشيرة إلى أن الوضع قد يستمر في التفاقم، ما يهدد بحدوث انقطاعات في سلاسل الإمداد والاتصالات واضطرابات في حركة السفر. ودعت الوزارة المواطنين الأميركيين الذين ينوون البقاء في البلاد إلى التأكد من امتلاكهم ما يكفي من الاحتياطيات الغذائية في ملجأ آمن. كذلك فرضت السفارة الأميركية في أديس أبابا الحظر على رحلات موظفيها إلى خارجها.

ويأتي هذا القرار على خلفية إعلان حكومة أبي أحمد مطلع الأسبوع الحالي حالة الطوارئ في عموم إثيوبيا، على خلفية مواصلة القوات المتمردة تقدمها نحو أديس أبابا من شمالها. واعتبر أبي أحمد، أمس السبت، أن شعبه انتفض من جميع الاتجاهات للدفاع عن سيادة البلاد ووحدتها. وأضاف في منشور له على «فيسبوك» أن الشعب الإثيوبي سيدفع تضحيات كبيرة ستجعل من بلاده صخرة صامدة أمام الأعداء. وتابع أن لدى إثيوبيا ضعف عدد من أداروا ظهورهم لها من الأصدقاء. وجاء منشور أبي أحمد قبل يوم من التظاهرة التي دعت إليها الحكومة دعماً لقواتها. وينتظر أن يحتشد اليوم الأحد الآلاف من العاصمة وضواحيها في ميدان مسقل وسط أديس أبابا.

ولفت الصحافي الإثيوبي مناسي وندمو، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن حديث رئيس الوزراء الإثيوبي يدخل في سياق دعوة سكان أديس أبابا للخروج في التظاهرة، معتبراً أن حديثه أمس السبت رسالة إلى الخارج ورد على المبادرات والبيانات التي تصدر بشأن الوضع في إثيوبيا. وكانت ولاية أوروميا، قد شهدت أمس الأول الجمعة، مسيرة حاشدة احتجاجية ضد «جبهة تحرير تيغراي»، و«أونق شني»، وهي جماعة مسلحة منشقة عن «جبهة تحرير أورومو» المعارضة. أما في العاصمة أديس أبابا، فتمضي الحياة بشكل طبيعي على الرغم من إعلان حالة الطوارئ من قبل مجلس الوزراء وموافقة البرلمان الإثيوبي عليها. وبذلك أصبحت حالة الطوارئ نافذة على أكثر من 110 ملايين إثيوبي، و11 ولاية تتكون منها إثيوبيا. وأعلنت الحكومة الإثيوبية حالة الطوارئ على مستوى البلاد قبل يومين، وحثت سكان العاصمة على الدفاع عن مناطقهم. ووافق البرلمان، يوم الخميس الماضي، على فرض الطوارئ في البلاد لمدة 6 أشهر. وقال المواطن الإثيوبي أقراوا أمين، في حديث مع «العربي الجديد»، إن الحياة طبيعية وكل المحال التجارية والمقاهي والمطاعم مفتوحة بشكل اعتيادي. وأضاف أن «لا تأثير لتهديد الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي على الشارع الإثيوبي لأننا نثق بقوات الدفاع الإثيوبية وجهودها للتصدي لهذه الجماعات الإرهابية».

> أبي أحمد: الشعب سيدفع تضحيات كبيرة دفاعاً عن البلاد

وكان مجلس الأمن الدولي قد أعرب مساء أول من أمس الجمعة عن قلقه من تفاقم القتال في إثيوبيا، داعياً الأطراف إلى البدء في مفاوضات من أجل تثبيت الاستقرار. كما دعا المجلس لإنهاء القتال في إثيوبيا وبدء محادثات من أجل وقف دائم لإطلاق النار، و«الكف عن خطاب الكراهية والتحريض على العنف والانقسامات».

يمارس سكان أديس أبابا حياتهم بشكل طبيعي (أدواردو سو تيراس/ فرانس برس)